عنوان المداخلة: المجتمع المدني العالمي وسيكولوجية الجماعة في حماية الأمن الإنساني المتعدّد الأبعاد للمسنّين

Global civil society and community psychology in protecting the multidimensional human security of older persons

مداخلة مشتركة:

د. صورية زاوشي/كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

أ. يونس عجال/ كلية علوم الإعلام والاتصال

جامعة الجزائر ٣

الملخّص:

المفهمات الجديدة والصياغات النظرية لمضمون الأنشطة والأفعال التي تمارس على المستوى الوطني، هي من تُظهِر علاقة تأثير المجتمع المدني العالمي في موضوعات علم السياسة من منظور عولماتي ونذكر على سبيل المثال، تأثير جماعات حقوق الإنسان على الحكومات الوطنية من أجل إدراج موضوع حقوق الإنسان في المنظومات التربوية في الأطوار الأولى من التعليم، والسماح بتأسيس جمعيات حقوق الإنسان المحلية والوطنية، وإنشاء هيئات وطنية لحقوق الإنسان مثل وزارة حقوق الإنسان. كذلك الأمر بالنسبة لتأثير جماعات الدفاع وحماية البيئة العالمية على الحكومات من أجل تنظيف البيئة، وحماية فئة المسنّين ومناقشتها كإحدى قضايا الأمن الإنساني باعتبارها من فاعل من فواعل الدولة..

Abstract :

It is the new concepts and theoretical formulations of the content of activities and actions practiced at the national level that demonstrate the relationship of the influence of global civil society on political science issues from a globalized perspective. In the early stages of education, allow the establishment of local and national human rights associations, and the establishment of national human rights bodies such as the Ministry of Human Rights. Similarly, the impact of global defense and environmental protection groups on governments to clean up the environment, protect the elderly and discuss them as one of the issues of human security as a state actor.

Print ISSN 2636-3224
Online ISSN 2636-3232

تقديم:

يؤثر المجتمع المدني العالمي بطريقة تنسجم مع خاصيات عمل ديناميكيات وتأثير مكونات العولمة، وهي محددة في عملية التدفق من المستوى العالمي نحو المستويات المحلية والوطنية، وتكون مضامين هذه الأخيرة موضوعا جوهريا لعمل تلك الجماعات العالمية بدون جنسية، ممّا يتيح الفرصة في معالجة قضية المسنّين وحمايتهم، ورسم سياسات عالمية ومحليّة تتماشى ومختلف مستويات الأمن الإنساني لهذه الفئة المجتمعية.

يتضمن الأمن الإنساني المتعدد الأبعاد، فكرة الاعتماد المتبادل الجوهري بين العامل العسكري والاقتصادي والبيئي وعموم القضايا الإنسانية، ومن ثم التوازن بين هدف البقاء القومي للدولة والحاجات المتعددة القطاعات لعموم الناس، بشكل يؤدي إلى اختفاء الانتهاكات المريعة لحقوق الإنسان وتحقيق الأمن بمفهومه الواسع. إحدى الاقتراحات التي طرحت حول مفهمة الأمن المتعدد الأبعاد من الناحية العملية، كانت من قبل "اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية" عام ١٩٨٧، من خلال التأكيد على ضرورة الاعتماد المتبادل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية للأمن الذي يمكن تجسيده بواسطة تنفيذ برامج التنمية المستدامة المتضمنة خاصية العقلانية في التعامل الموارد الطبيعية، دون الإضرار بمصالح الأجيال القادمة؛ كما أكدت على ضرورة إشباع الحاجات الأساسية العالمية كمظهر مهم للتنمية المستدامة. على عكس المفهوم التقليدي للأمن الذي يركز على البعد العسكري وبقاء الدولة القومية، فإن مكونات مضمون الأمن المتعدد الأبعاد تشمل مفردات العناية الصحية، البيئة، التصحر، التربية، الرفاهية، حقوق الإنسان وكل ما يضمن الحياة الكريمة للإنسان العضو في الجماعة الإنسانية، بكل الفئات العُمُرية ولم يُستثنى منها المسنّين ممّا يوجِب على المجتمع الدّولي رسم السياسات بما يتماشى وحقوقهم العامة والخاصة على كل الأصعدة.

إشكالية الدراسة:

من أهمّ مساهمات المجتمع المدني العالمي في صياغة وصناعة مخرجات السياسة، هو توحيد الأفكار أو على الأقل التقريب بين وجهات النظر المختلفة، حول القضايا السياسة المعاصرة ذات العلاقة بالحياة المباشرة لجماعة كبيرة من البشر عبر العالم، وصياغة طريقة معينة حول التفكير والأدوات المناسبة التي تساعد النظام العالمي على الاستقرار وتحسين الحياة الاجتماعية العامة للناس، وهذا ما سنحاول عرضه من خلال مناقشة الإشكالية البحثية التالية: **ماهو دور سيكولوجية الجماعة والمجتمع المدني العالمي في معالجة قضية المسنّين وحماية حقوقهم الإنسانية؟**والإجابة على التساؤل العام لهذه الدّراسة يتطلّب منّا طرح جملة من التّساؤلات الفرعية على النّحو التّالي:

١- ماذا نعني بالمجتمع المدني العالمي؟

٢- ماهي متطلّبات الأمن الإنساني المتعدّد الأبعاد؟

٣- فيما تكمُن سيكولوجيّة الجماعة ودورها في معالجة قضيّة المسنّين؟

منهج الدراسة:

من المناهج الأكثر مناسبة في تحليل موضوع المجتمع المدني العالمي وسيكولوجية الجماعة في حماية الأمن الإنساني المتعدّد الأبعاد للمسنّين، هو المنهج الوصفي، الذي يعرف بأنه :" طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة"[١]. وهناك من يعرفها بأنه: " يقوم...على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، و العوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها،ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها"[٢].وهناك من يرى أن البحوث التي تعتمد على الوصف هي: " البحوث التي تركز على دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بوصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع ما أو جماعة ما، إذ بعد الدراسة الكشفية يتم التنقل بين الفروض التي تم استخراجها للتوصل إلى أهمها"[٣]. وهناك من يرى أداة الوصف: "تحاول...جمع بيانات دقيقة عن الظاهرة التي يتصدى لدراستها في ظروفها الراهنة و إن كان تحاول أحيانا تحديد العلاقات بين هذه الظاهرة والظواهر التي يبدو أنها في طريقها للتطور أو النمو ووضع تنبؤات عنها".[٤]

الكلمات المفتاحية للدراسة:

المسنّين، المجتمع المدني العالمي، الجماعة، التّنشئة الإجتماعية.

Key words :

The elderly, Global Civil Society, community, Socialization.

محاور الدراسة:

- **المحور الأول:** أرضية نظرية لتحليل المجتمع المدني العالمي
- **المحور الثاني:** قضية الأمن الإنساني المتعدّد الأبعاد
- **المحور الثالث:** سيكولوجية الجماعة وقضية المسنّين

المحور الأول: أرضية نظرية لتحليل المجتمع المدني العالمي

المجتمع المدني العالمي The Global Civil Society يتحدّد في تلك الجماعات القائمة على إنجاز أو معالجة قضية معينة ذات طابع إنساني، وغير محددة النشاط بواسطة الاعتبارات القومية، أو السياسية، أو الإيديولوجية، أوالجغرافية أو الثقافية؛ وتضم في عضويتها ناشطين وممثلين في العديد من المجتمعات عبر العالم[٥].

في مجال حقوق الإنسان، أصبحت الجماعات المكونة من أفراد عبر العالم والممثّلة للمجتمع المدني العالمي، تتابع مختلف الأنشطة خصوصاً تلك المتعلّقة بحماية حقوق الإنسان وبمختلف الأجناس والفئات العُمُرية بما فيها قضية "المسنّين"، ويمكن اعتباره أحد الفواعل المهمة في صناعة مضمون السياسات العالميّة، فهو يمثّل إحدى محركات السياسة العالميّة المُعَولَمَة في بعدها المعياري والرمزي، فهو قائم من أجل قضايا الجماعات الإنسانية ومعارض لمختلف التهديدات الكونية التي تواجه وتهدّد حياة هذا الإنسان.

ومن بين مساهمات المجتمع المدني العالمي في صياغة وصناعة السياسات العالمية، توحيد الأفكار أو على الأقل التقريب بين وجهات النظر المختلفة، حول قضايا السياسة المعاصرة ذات العلاقة بالحياة المباشرة لجماعة كبيرة من البشر عبر العالم، وصياغة طريقة معينة حول التفكير والأدوات المناسبة التي تساعد النظام العالمي على الاستقرار وتحسين الحياة الاجتماعية العامة للناس. وتجسد ذلك عمليا من خلال التقليل من هيمنة الأجندة العسكرية على السياسة الدولية، في مقابل التأكيد على مسائل التنمية ومكافحة الفقر والأمراض العابرة للقارات ونزع التسلح والحفاظ على البيئة؛ وهي العملية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى توجيه اهتمامات الحكومات الوطنية نحو التركيز على الحاجات الحقيقية للجماعة الإنسانية[٦] .

ميل المجتمعات المتزايد نحو الانفتاح على بعضها البعض، ساهم في تفعيل المجتمع المدني العالمي وصياغة المضامين السوسيو–سياسية الوطنية المختلفة الخواص، من خلال بناء الكثير من القواعد القانونية التي تضبط وتسهّل التفاعلات العالمية، ممّا يُخوِّل لجماعات المجتمع المدني العالمي بأن تكون جزءً من البيئة المحلية لهذه المجتمعات. يتعلق الأمر في هذا الصدد بالدول الاشتراكية سابقا عبر العالم التي تحولت بعد نهاية الحرب الباردة، إلى مجتمعات ليبرالية مُعَولَمَة تشجع بيئاتها المحلية على نشاط وتنامي دور المجتمع المدني الوطني، الذي رتب اتصالات وشبكات تنسيق وتعاون وتبادل للمعلومات مع نظيره العالمي؛ وفي نفس الوقت أصبحت هذه المجتمعات مجالا لنشاط جماعات المجتمع المدني العالمي وفق القوانين والمعايير الدولية لحرية الأنشطة السياسية والثقافية.[٧]

حاجج أنصار النظرية الكونية[٨] على دور المجتمع المدني العالمي في صياغة ومفهمة موضوعات وقضايا علم السياسة المعولم، بتلك الأنشطة الممارسة من قبل العدد الكبير من جمعيات العمل العالمية، المنظمات الريفية، المنظمات غير الحكومية والاتحادات التجارية؛ المحمّلة بأهداف ذات علاقة باهتمامات

ومشاكل الجماعات المجتمعية وسط التجمعات الحضرية الكبرى والقرى. بواسطة تلك الاهتمامات والعلاقات، مارست ضغوطا متزايدة على الحكومات الوطنية من أجل تطوير التعاون عبر عالمي في كل المجالات المتاحة، أو التي تحظى باهتمام من قبل الجماعة الإنسانية. أخذ هذا النشاط الشكل البنائي بشكل متزايد من خلال انخراط جماعات المجتمع المدني العالمي في المنظمات الإقليمية والعالمية المختلفة، وأصبحت جزءً من عملية صناعة القرار الجماعي؛ مثلا انخرطت الكثير من المنظمات النسائية المختلفة على المستوى الإقليمي في أجهزة الاتحاد الأوربي، وانخرط العديد من فدراليات الاتحاد التجاري في المؤسسات الاقتصادية فوق عالمية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية[٩].

يعالج المجتمع المدني العالمي العديد من القضايا الإنسانية المشتركة في العالم موضوعا وهدفا لممارسة أنشطته عبر العالم وداخل المجتمعات الوطنية، من بين هذه القضايا نجد حقوق الإنسان، وحماية الأقليات، والنوع، والتنوع الثقافي، والبيئة، مناهضة الحروب والأمراض المستعصية، والمجاعة، والفقر والمرأة. وتعتبر هذه القضايا ذات وجهين في التأثير على مضامين الأجندة السياسية للعالم، من حيث أنها مصادر لتهديد الاستقرار المجتمعي وفي نفس الوقت مكونات لبناء السلم عبر وطني وإقليمي. ويمكن الاستشهاد على دور المجتمع المدني في مجال النوع بحضو أكثر من ٣٠ ألف امرأة عضو في المنظمات المدنية غير الحكومية المدافعة عن حقوق المرأة، مؤتمر الأمم المتحدة الرابع حول "المرأة والأسرة"، الذي التأم في بجين عام ١٩٩٥؛ وساهم في تعزيز النزعة النسائية في السياسات الوطنية عبر العالم، وشيوع حقوق المرأة مثل الحماية من العنف ضد المرأة وحقوق العمل. ومساهمة "النادي الاقتصادي العالمي" و"معهد التمويل الدولي"[١٠] –اللذان ينسقان بين أكثر من ٣٠٠ مقر للخدمة المالية في ٥٦ دولة عبر العالم–، في صياغة منظومة اللوائح والنظم والآليات للطبقة الإدارية العاملة في البيروقراطيات المختلفة عبر العالم.[١١]، ومن بين القضايا التي تستحقّ أن تتلفت إليها هذه الجماعات، هي ما يعرف بقضيّة المسنّين، فكما تحافظ وتدافع عن حقوق الطفل والمرأة، تدافع هي الأخرى وتحمي وتعالج حقوق المسنّين، واعتبراها من اللّبنات الأساسية لبناء المجتمعات المحليّة والعالميّة بحكم الجهود التّي قامت بها هذه الفئات من قبل من اجل بناء أمن واستقرار الدّول، فبالنّسبة للدّول التي كانت تعاني من ويلات الاستعمار، فمُسِنُّو اليوم هم من كانوا شباب الأمس وواجهوا مختلف أشكال المواجهات والعذاب، بالإضافة إلى الصّحوة الفكريّة والدينيّة خصوصاً في مجتمعاتنا العربية، ممّا يتطلب لفت الانتباه والاهتمام بهذه القضية كإحدى أهم قضايا الإنسان وحقوقه على لمستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

المحور الثاني: قضيّة الأمن الإنساني المتعدّد الأبعاد

اقترح المنظّر السياسي العالمي أين تيكنر J. Ann Tickner مقاربة مغايرة لما عُرِفَ سابقاً بالأمن المشترك Common Security، وهي مقاربة الأمن المتعدد الأبعاد، الذّي يركّز أساساً على فكرة

الاعتماد المتبادل الأمني حول مختلف مستويات الأمن الإنساني بمختلف أبعاده، وذلك كبديل استراتيجي عن اللعبة الصفرية التّي كانت شائعة في المفاهيم التّقليدية للأمن العالمي؛ وبمنظور تيكنر يتمدّد الأمن إلى مختلف القطاعات وتوسّع دوائره ويتسع ليشمل مناطقاً وشعوباً متعددة، عندئذ يكون التهديد الاقتصادي، أو المجتمعي، أو العاطفي أو حتى السياسي، مُخطّط له في أجندة الأمن المتعدد الأبعاد التي تعني عددا كبيرا من الأطراف في علاقة اعتماد متبادل متعدد الخواص والقطاعات ومجالات القضية.

من الناحية التاريخية، يندرج ضمن الأمن المتعدد الأبعاد اقتراح رئيس الاتحاد السوفيتي –سابقا– مخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev، الذي تضمن عناصر نزع التسلح، والأمن الاقتصادي والبيئي؛ بالإضافة إلى ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة كموفر للأمن الكوني، وتعزيز هذا الدور هو متناغم مع توسيع مهام حفظ السلام للأمم المتحدة، وجهود الإغاثة الإنسانية في مناطق النزاع، وإدارة الأزمات الدولية والإشراف على عمليات صناعة التوافقات السياسية في البيئات الممزقة سوسيولجيا[١٢]. لذلك، نجد من يحدد مضمون الأمن المتعدد الأبعاد –مثل ريشارد إلمان Richard Ullman– في أنه الوقاية ضد الأحداث المهدّدة والمنغّصة لنوعية حياة سكان الدولة، مثل عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد وكرامتهم، والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية.[١٣]

الأمن المتعدد الأبعاد يتضمّن فكرة الاعتماد المتبادل الجوهري بين العامل العسكري والاقتصادي والبيئي وعموم القضايا الإنسانية –بما فيها قضيّة المسنّين– كإحدى القضايا الحديثة النّشأة في النقاشات والحوارات الكبرى لحقوق الإنسان وحماية كرامتهم، ومن ثم التوازن بين هدف البقاء القومي للدولة والحاجات المتعددة القطاعات لعموم الناس، بشكل يؤدي إلى اختفاء الانتهاكات المريعة لحقوق الإنسان وتحقيق الأمن بمفهومه الواسع[١٤]. ومن الاقتراحات التي طرحت حول مفهمة الأمن المتعدد الأبعاد من الناحية العملية، كانت من قبل "اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية" عام ١٩٨٧، من خلال التأكيد على ضرورة الاعتماد المتبادل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية للأمن الذي يمكن تجسيده بواسطة تنفيذ برامج التنمية المستدامة المتضمنة خاصية العقلانية في التعامل الموارد الطبيعية، دون الإضرار بمصالح الأجيال القادمة؛ كما أكدت على ضرورة إشباع الحاجات الأساسية العالمية كمظهر مهم للتنمية المستدامة.[١٥] على عكس المفهوم التقليدي للأمن[١٦]الذي يركز على البعد العسكري وبقاء الدولة القومية، فإن مكونات مضمون الأمن المتعدد الأبعاد تشمل مفردات العناية الصحيّة، والبيئيّة، والتصحر، والتربية، والرفاهية، وحقوق الإنسان وكل ما يضمن الحياة الكريمة للإنسان العضو في الجماعة الإنسانية، وبالتّالي معالجة موضوع أو قضيّة المسنّين كأحد فروع أو أقسام موضوع الأمن الإنساني المتعدّد الأبعاد، من خلال حماية هذه الفئة، ليس فقط بإبعادهم عن الإجهاد، ولكن حمايتهم من مختلف المستويات بما يكفل لهم الأمن المتعدّد الأبعاد، بالمعنى الحديث للأمن، كالرّعاية الصّحية، التّعويضات المالية والتغطية

الإقتصادية، بمختلف التكاليف، وتوفير مساحات الاستجمام والرّاحة، والبيئة النّظيفة، والكرامة، وإشراكهم في القضايا السيّاسية الكبرى، واحترام آرائهم،.....إلخ.

المحور الثالث: سيكولوجية الجماعة وقضيّة المسنّين

أولاً: الجماعة كأرضية نظرية للتّحليل

تُبنى العلاقة بين مفهوم الجماعة وعلوم السياسة، بحيث تُصنع عمليات السياسة وتناقش مختلف القضايا السياسية وترسم السياسات العامة والمخرجات السياسية ضمن ما يُعرف بالجماعة، فهذه الأخيرة – الجماعة– تتميّز باستقطاب أعضائها وجذبهم نحو بعضهم البعض للعمل كجماعة، من أجل تقاسُم الأهداف ومختلف الاهتمامات والاتجاهات المُشتركة، والتي في بعض الأحيان تكون سياسية كما هو العمل في حزب سياسي، والائتلافات الحاكمة، وفريق الحكومة، واللجان البرلمانية، وغيرها من الوحدات الجماعية المنتجة للسياسة. ويعني التفاعل بين أعضاء الجماعة أو بين الجماعات وجود الاتصال المباشر الذي يستطيع كل طرف أن يتعرف على الآخر عن قرب بطريقة صحيحة، وهو جوهر الاتصال المؤدي إلى صناعة السياسة. ومن المظاهر السياسية الرئيسية لتفاعل الجماعة حول الأهداف والاهتمامات المشتركة نسبيا، هو تبلور هوية مشتركة للجماعة، وتفسر بواسطتها العالم السياسي، والمواقف والسياسات التي تجري، بالإضافة إلى اتخاذها قاعدة لصناعة السياسة الخاصة بالجماعة أو على الأقل وضع الخطوط العامة لسياسة الجماعة[١٧].

تشكّل الجماعة في جوهرها، ما يُعرف بالهويّة الجماعيّة، حيث تنعكس فيها مختلف خاصيات التبادل التفاعلي داخل أفراد الجماعة الواحدة، ممّا يُكثّف مختلف البُنيات وتعدّد الأدوار وتقاسمها في الجماعة. وعلى سبيل المثال، انبثاق عدد من جماعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، والجمعيات الخيرية، والحركات الطلابية، والنقابات العمالية، والشبكات الإعلامية وهكذا. وما هو مهم أن تبلور الهوية الجماعية المشتركة وكثافة الاعتماد المتبادل، تساعد الجماعة على معرفة ذاتها، وكيف تتصرف، وكيف يجعل أفرادها مواقفهم ومتناسقة وتحدد من هم؟[١٨]. يمكن أن تختبر الهوية الجماعية المشتركة في حالة الأزمات الداخلية، الصراع مع الآخرين والمواقف التي تتطلب عملا جماعيا وتلاحما عاطفيا بين جميع الأعضاء. مثلا في غمرة الحملات الانتخابات، تختبر الهوية الجماعية عندما يتلاحم كل الأعضاء ومؤيدوهم من أجل تعبئة العمل السياسي، وتعبئة الحملة الانتخابية لعرض مضامين هوية الحزب أو الجماعة على الرأي العام. على اعتبار أن التفاعل داخل وبين الجماعة سوف يؤدي إلى تطور وكثافة خاصيات "التفاعل، والاعتماد المتبادل، والمعايير السلوكية المشتركة، ومعنى العضوية المحقق للتجمع Groupness".[١٩]

ثانياً: الحوار السياسي لقضيّة المسنّين في الجماعة

من ناحية التّركيب الكمّي والعددي للجماعة، تُشكّل في مُجملها مجموعة من الطاقات والقدرات مجتمعةً مع بعضها البعض، من أجل صياغة الأهداف المشتركة وصناعة التوافقات ومناقشة السياسات والحوارات الكبرى، من منطلق أنّ السياسة الرّشيدة لا تُصنع من قبل النّاس فُرادى مهما بلغوا من قدرات ذهنية وطاقويّة، وخبرات علمية أو حتّى فكريّة، بل تصنع السياسات وترسم وتخطّط بشكل فعّال من قبل الجماعة، شرط توفّر القدرات التّعبويّة المختلفة. وفي حال غياب هذا الشّرط، تلجأ مجموعة من الجماعات إلى تشكيل ائتلافات كبيرة تكون أكثر قدرة على ممارسة السياسات وصناعة القرارات داخل الإتلاف نفسه.

في عالمنا العربي، عادة تلجأ الحكومات إلى اعتماد قوانين انتخابية التي تعطي الأفضلية أو توفر حظوظا أكثر للقوائم المستقلين أو القوائم الفردية للفوز في الانتخابات، من أجل السيطرة على العملية السياسية داخل المجالس النيابية؛ وفي أحيان أخرى تلجأ الحكومات إلى خلق أزمات داخل الأحزاب من أجل تفتيتها حتى تكون أقل قدرة على الاتصال والتعبئة الشعبية، ومن ثم تبقى عملية صناعة السياسة تحت السيطرة[٢٠]. وهذا أكبر دليل على إدراك السّاسة أنّ قوّة الجماعة هيمن تصنع القرار داخل الجماعة وداخل الإتلاف وداخل المجتمع وداخل الإقليم وفي العالم بأسره، فالجماعة تستمدّ قوّتها وسلطتها في رسم السّياسات من خاصيّة التّماسك التي توفّر دعماً وتجمع الطاقات مع بعضها البعض، ممّا يسهّل من عمليّة صناعة السياسات وتسريعها والزّيادة من فعّاليتها من أجل الإستجابة لمتطلّبات الواقع الإجتماعي، وبالتّالي فتح المجال لمناقشة إحدى أهم القضايا المجتمعيّة –قضيّة المسنّين– ضمن نطاق مفهوم الجماعة أو بطريقة أخرى في الإطار الجماعي، يُتيح الفرصة أكثر لإعطاء الأولوية لمثل هذا الموضوع وتوسيع دائرة العمل فيه، والانتقال به من مستواه المحلّي إلى المستوى العالمي، ضمن ما تطرّقنا إليه في المحور السابق "المجتمع المدني العالمي" كأحد أكبر نماذج الجماعة.

والاعتبار العملي الذي يقوم عليه دور التماسك في عملية صناعة السياسة، قائم على فكرة أن الفرد لا يستطيع أن يواجه المشكلات المعقدة والقضايا الكبيرة بمفرده، لكن بواسطة العمل المشترك وبواسطة التشجيع والدعم والواصل مع الآخرين، يمكن أن تباشر الجماعات المهام الصعبة والمعقدة التي يتردد الأفراد في القيام بها، وينجزوا الأهداف والغايات التي تصنف في الإدراك الفردي أنها من الأحلام أو الخيال.

تستغل الجماعات بعض الدوافع السيكولوجية الفردية من أجل جذب وتجنيد الأعضاء الجدد في صفوفها حتى تكون أكثر قدرة على صناعة السياسة، وتتحدد هذه الدوافع حسب ما عدّدها المفكّر الجزائري الأستاذ الدكتور عامر مصباح في:

١– إشباع الحاجة إلى الانتماء Inclusion.

٢– الضبط Control

٣- التعلق Affection.

ومن أهمّ آليات تفعيل ومعالجة وحوار قضيّة المسنّين، هو إدماجهم هم أنفسّهم في مختلف جماعات المجتمعات المدنيّة، المحلّية منها والعالميّة، حتى يتمكّنوا من عرض مختلف جزيئات القضايا التي تهمّهم وتشغل أجندتهم، فكل العناصر التي ذكرها الدكتور عامر مصباح، حسب ما أدرجه في كتابه "علم السّياسة المُعَولَم"يُحرك السلوك السياسي بشكل مسيطر نحو الجماعة، خاصة بالنسبة لأولئك الذين يبحثون عن تكوين هوية خاصة بهم، والتي تشعرهم بمعنى الاستقلالية والأمن وتكوين عالم خاص بهم، ويشعرهم بالفخر والمعنى الذاتي الذي يقول الفرد من هو، والعالم الذي ينتمي إليه؛ وبالتالي يتحقق لديهم معنى استقرار الذات والعمل مع الآخرين. أما فيما يتعلق بالحاجة للضبط، فإن الجماعة تتيح للأفراد فرص تعلم القيادة والمعايير وإدارة حالة التوتر وصناعة القرار، بحيث يصبح الفرد داخل الجماعة أكثر شعورا بالمسؤولية العامة عن المجتمع، عبر الانخراط المتزايد في مناقشة وتداول القضايا السياسية العامة. فالشعور بالمسؤولية العامة يولد بدوره الحاجة لدى الأفراد إلى ضبط المشاعر الذاتية والانفعالات النفسية، حتى يكونوا أكثر قدرة على التأقلم مع متطلبات الواقع السياسي. أما فيما يتعلق بإشباع حاجة التعلق، فإن ذلك يتم عبر تطوير العلاقات العاطفية بين الأعضاء، والاهتمام بالآخرين، وتكوين الصداقات، والميل نحو التعاون ونسج المشاعر الحميميّة بين الأعضاء، إلى المستوى الذي يشعر فيه كل فرد بأنه وبقية الأعضاء ينتمون إلى عالم عاطفي واحد[٢١]، وهو الأمر الذّي يتيح لهذه الفئة بإدماجها مع مختلف الفئات العمرية الأخرى بغضّ النّظر عن أيّ اختلافات فكريّة أو أيديولوجية، مادامت الجماعة هي من تذيب هذه الإختلافات والتباينات في إطار هوّيتها المشتركة، ومعالجة مختلف القضايا التّي تمسّ مختلف الجوانب والنّواحي الخاصة بكل طرف بتواجد ممثّلين عن كلّ قضيّة.

من ناحية أخرى، يمكن أن تشبع الجماعة حاجات الأفراد في التنشئة السياسية بواسطة تداول القضايا السياسية بشكل مستمر، أين يصبح كل فرد على التماس اليومي مع السياسة؛ بالإضافة إلى الدورات الفكرية/الثقافية التي يخضع لها الأفراد داخل الجماعة في شكل محاضرات، ومؤتمرات، وورشات عمل أو تدريبات ميدانية. ليس هذا فحسب، وإنما تتم عملية التنشئة السياسية ونقل المضامين الرمزية وأساليب القيادة وتحليل السياسة وطرق صناعة القرار، عبر الممارسة الفعلية والالتحام اليومي مع الممارسين للسياسة، الذين يحملون سجلا مهما من الخبرة والممارسة والفهم. ويتحول كل ذلك إلى عملية تنشئة وتثقيف سياسي متدرجة، لكنها عميقة تنتج في نهاية المطاف ما يعرف "برجل السياسة" المزود بالمعرفة السياسية، التي تمكنه من أن يدير العملية السياسية ضمن الجماعة في المستقبل[٢٢].

يتعلق الأمر في هذا المستوى من التحليل بتنشئة الفرد على تحقيق التوازن الفردي خلال عملية التفاعل مع أعضاء الجماعة بشكل يبعده أكثر عن البؤر الاستقطابية، التي تحوّل العملية السياسية إلى

تفاعل عقيم غير منتج. إذ الغاية الكبرى من وراء العضوية في الجماعة السياسية هو القدرة على صناعة التوافقات والتواصل مع أولئك الذين يخالفوننا الإيديولوجيا، والثقافة، والدين، وطريقة التفكير، وحتى الإدراكات. في نفس الوقت، تحتاج الجماعة إلى وظيفة التنشئة السياسية من أجل خلق التوازن داخل الجماعة بين الأفكار، والانفعالات، والاندفاعات العاطفية، والطموحات والإرادات المتباينة. الهدف النهائي هو خلق الاستمرارية في العمل وتماسك الجماعة وتمكينها من اتخاذ خطوات إلى الأمام، وتدفق عمليات الاتصال بكل أشكالها وفي الاتجاهات المختلفة، على اعتبار أن التنشئة السياسية تساعد على خلق القابلية الكبيرة للتواصل مع الآخرين[٢٣].

ثالثاً:التّنشئة الإجتماعية في معالجة قضيّة المسنّين

تحدّث الدكتور مصباح في كتابه (السابق الذّكر) عنالعلاقة بموضوع التنشئة الاجتماعية، حيث قال:"نجد بأنه بقدر ما تحاول الجماعة التأثير في سلوك الأفراد وطريقة تفكيرهم والتماثل مع الخطوط العريضة للإيديولوجية السياسية التي تحملها، بقدر ما يحاول أيضا الأفراد التأثير في الجماعة عن طريق الأفكار الجديدة التي يقترحونها، والأساليب وتقاليد العمل الجديدة التي يضعونها، وتحفيز وتشجيع عملية التغيير في الخطاب السياسي والسياسات/البرامج الخلاقة التي تطرح من أجل التقدم إلى الأمام والبقاء في المنافسة مع الآخرين. وأكثر الأفراد احتمالا للتأثير على الجماعة هم القادة ومستشاروهم الذين عادة يحتلون بؤرة التفاعل المركزي للجماعة، ولديهم قدرة على الاقتراح وتوجيه الأنظار نحوهم، بشكل يجعلهم في مركز التفاعل أين يمكن أن يسمع لما يقولون ويحدثون الاستجابات السلوكية المختلفة. كل هذه التّأثيرات المتعاكسة هي في حقيقة الأمر جزء من عملية التنشئة السياسية المتبادلة، تتغذى بواسطة علاقات الاعتماد المتبادل الاتصالية، والعاطفية، والخطابية، والانفعالية؛ والأشكال الأخرى المحتملة من علاقات التأثير والتأثر المتبادل داخل الجماعة. الحقيقة أن عملية التنشئة السياسية داخل الجماعات هي غير منمطة ولا مقبولة كما هو الحال في الأسرة أو المدرسة مثلا، وإنما التلقائية والظرفية والسياقية هي الوضعيات الشائعة في عملية التنشئة السياسية الجماعية، أين يمكن للفرد أن يكون مصدرا للتنشئة وفي نفس الوقت يصبح موضوعا لها، بسبب طبيعة التفاعل داخل الجماعة الذي يتميز بالاعتماد المتبادل التفاعلي، بحيث أن كل فرد ينتج الفعل والاستجابة في نفس الوقت وربما في نفس الموضوع. إنها عملية آلية ناتجة عن طريق طرح الأفكار، تطويرها، تعديلها وتغييرها؛ أين يكون لكل فرد الحق في إبداء الرأي وفي نفس الوقت تلقي النقد، التعديل، التصحيح وحتى الرفض من قبل باقي أعضاء الجماعة"

وبالتّالي، نستنتج أنّ عملية التنشئة السياسية القائمة على خاصية الاعتماد المتبادل التفاعلي، تساعد على تحقيق الخاصية النفس–اجتماعية لإدماج وحماية ومناقشة وفتح الفرص وتقبّل هذه الفئة –المسنّين– المهمّة التي تعتبر جزءً لا يتجزّأ من المنظومة الإجتماعية للأفراد والجماعات والمجتمعات والامتثال لسلوك الأفراد مع السياسة العامة التي ترسمها الجماعة .

ومن الناحية العملية، كل جماعة هي موجهة بشكل مقصود أو غير مقصود بواسطة الأهداف المشتركة التي تجذب الأفراد نحو بعضهم البعض، وتجمع الطاقات الفردية ضمن جهد جماعي موحد أو مشترك. هناك عدد من العوامل المساعدة على جعل الأهداف قابلة للتحقيق والتي منها:

- وضوح الهدف في إذهان الأعضاء
- دقة تحديده وسهولة تحمله
- يكون ضمن الأعباء التي يمكن أن تتحملها الجماعة وقابليته للتقييم
- بالإضافة إلى ملموسية الهدف بحيث يمكن لأي عضو أن يتحقق من إنجازه.

وقد اقترحت صارة ترينهولم عوامل أخرى مسؤولة عن النجاح والفشل داخل الجماعة، بالنسبة لعوامل نجاح الجماعة في تحقيق الأهداف فهي محددة في:

- مهارات الأعضاء ومعرفة مختلفة؛ كل واحد يتعهد بأداء أهداف الجماعة
- مسئولية الفرد؛ لكل الأعضاء فرصة في المساهمة
- للأعضاء مهارات بارعة؛ هناك مناخ للاعتماد المتبادل الإيجابي.

وحددت عوامل الإخفاق في النقاط التالية:

- كبر حجم الجماعة الذي يحول دون استخدام كل موارد أعضاء الجماعة بطريقة ملائمة.
- شعور أعضاء الجماعة بأن جهودهم الفردية لا تثمر؛ هناك إدراك بأن الآخرين لهم حرية التصرف.
- ضعف تعهد الأعضاء بالجماعة؛ هناك رغبة كبيرة في الإجماع.
- للأعضاء أهداف خفية أو أهداف نزاعية.[٢٤]

كما ويشير الدكتور عامر مصباح في كتابه (علم السّياسة المُعولم): "وفي كل الخاصيات المشار إليها سابقا، يعتبر الاعتماد المتبادل الإيجابي الخاصية الأكثر أهمية في تمكين الجماعة من تحقيق الأهداف المحددة، على اعتبار أنه يعمل على تجميع الطاقات الفردية ضمن جهد موحد، بشكل تصبح الجماعة ككل أكثر قدرة على إنجاز الأهداف والوظائف. من ناحية أخرى، يجب التأكيد على أن إنجاز الأهداف واستمرار تماسك الجماعة يعملان في شكل اعتماد متبادل، بحيث أن مخرجات أحدهما تعتبر مدخلات تعزيز وتقوية للآخر، على اعتبار أن إنجاز الأهداف سوف يزيد في تماسك الجماعة وتلاحم أعضائها، يشتق هذا التماسك روحه من الإنجازات المحققة ويزيد من حجم التوقعات ويرفع سقف الطموحات في المستقبل. في مقابل ذلك، إن تماسك الجماعة سوف يعزز عملية تجميع القدرات الفردية ويصعّد مستوى التعبئة حول العمل من أجل إنجاز الأهداف ومن ثم تزداد فرص تحقيقها. نقطة التقاطع للاعتماد المتبادل بين خاصية التماسك ومهمة إنجاز الأهداف هي تعبئة الجماعات للقدرات والمهارات الفردية، التي سوف تكون أكثر فعالية في حالة تجميعها، وبالطبع أقل تأثيرا في حالة تبعثرها. هناك الكثير من العوامل التي يمكن أن تتدخل في استمرار الاعتماد المتبادل الجماعي، والتي منها

المناخ الودي والعلاقات العاطفية الجيدة بين أعضاء الجماعة، الذي عادة يعمل على سد فجوات العلاقات الاتصالية المسؤولة عن إنتاج التوترات وإضعاف التماسك الجماعي وشيوع التفاعلات السلبية، مثل الجدال العقيم، تركيز الانتباه على موضوعات الخلاف والتوطن في الفضاء الهامشي بدل التركيز على القضايا البؤرية".

وبالتالي عندما تحرص الجماعة على شيوع المناخ الودي في العلاقات الاتصالية، عندئذ يأخذ البعد الاجتماعي والمحافظة على التماسك في البروز والعمل على توثيق العلاقات الشخصية بين الأعضاء، وخلق نوع من التناغم الروحي والعاطفي بين معظم الأعضاء، وهذا يعني اختفاء الاستثناءات والمظاهر الشاذة، التي هي عادة تبقى كجزء من ديناميكية تفاعل الجماعة كما ورد في كثير من أدبيات علم النفس الاجتماعي.[٢٥] كذلك هناك عامل آخر لتماسك الجماعة والمتمثل في إشباع الوظيفة، على افتراض أنها الدافع الرئيسي لانتماء الأفراد للجماعات المختلفة، والتي ليس بالضرورة أن تكون مادية وإنما وفق حاجة كل فرد مثلا:

- الحاجة للأمن.
- الحاجة لتأكيد الذات.
- الحاجة لتمييز الشخصية.
- الحاجة للبروز الاجتماعي.
- الحاجة لتحقيق النضج الاجتماعي/السياسي.

ويمكن أن يتلاحم عدد من الحاجات لخلق دافع الانتماء لدى الفرد، ولكن الأمر الأكثر أهمية في خضم كلّ هذه النقاشات هو كيفية معالجة ومناقشة وإدماج المسنّين وحماية مختلف حقوقهم في ظلّ كل هذه الجماعات وعلى مستوى المجتمع المدني العالمي، بما يزيد من التّماسك والأمن المجتمعي بين مختلف القطاعات والثقافات والهوّيات والدّيانات والفئات.

توصيات ونتائج:

يمثّل المجتمع المدني العالمي أحد أهمّ فواعل الحوكمة العالميّة، لما له من أهمّية في المساهمة في عمليّة طرح وبلورة وصياغة البنيات المعياريّة لمختلف القضايا المجتمعيّة والإنسانيّة بما فيها قضيّة المسنّين، كإحدى الحوارات الكبرى التّي تتطلّب المزيد من الجهود وتكاثف الأفكار والأطروحات لما يخدم في صالح هذه الفئة، التّي تعتبر جزءً لا يتجزّأ من المنظومة المجتمعيّة المحلّية والإقليميّة والدّولية، فإن أخطأت الحكومات المحلّية في مناقشة مثل هذه القضيّة، فالجماعة والمجتمع المدني العالمي من شأنه ومن واجه إعادة ضبط، وتخطيط ورسم وصناعة السياسات، والتوافقات السيّاسة بما يتماشى وحقوق ومتطلّبات المسنّين، وإعطائهم أجندة خاصّة تضمن لهم مختلف متطلّبات شروط الحياة الكريمة، ويمكن طرح جملة من التّوصيات فيما يتعلّق بموضوع المجتمع المدني العالمي والجماعة في معالجة قضيّة المسنّين:

- مشاركة جماعات المجتمع المدني العالمي في صياغة ومفهمة الأجندة العالمية المتدفقة نحو المجتمعات الوطنية.
- تأثير شبكات الاتصال المتخطية للحدود الوطنية التي تمكّن من التواصل مع أولئك الناشطين في مجالات قضية المسنّين بمختلف جوانبها على المستوى الوطني والمحلي.
- وجود بنية تعطي هوية عالمية للجماعة، تنظم وتنسق من خلالها الأنشطة سواء في شكل جمع للمعلومات، أو صناعة القرارات أو تطوير لأدوات وأساليب العمل؛ للدّفاع عن حقوق الفئة المجتمعيّة للمسنّين.
- تنظيم عمليات التضامن فوق قومي حول قضية المسنّين المشتركة، بشكل يعطي معنى سياسي ورمزي لهذه القضية في عيون وإدراكات الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية على حد سواء، ومن ثم تبلور معاني وروح الجماعة الإنسانية الموحدة حول الاهتمام بهذه القضيّة المشتركة.[٢٦]
- قضيّة المسنّين تعبّر عن مجتمع متعدد الجنسيات ولا يلتزم بحدود جغرافية معينة.

هوامش الدراسة:

[١] عمار بوحوش و محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٥)، ص ١٠٧.

[٢] محمد مبارك محمد الصاوي، البحث العلمي: أسسه و طريقة كتابته، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٢)، ص ١٠٧.

[٣] جبارة عطية جبارة، علم الاجتماع الإعلام، (الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطبعة و النشر، ٢٠٠١)، ص٢٠٢.

[٤] عباس محمود عوض، في علم النفس الاجتماعي،(بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٠)، ص ص ١٩-٢٠.

[٥] عامر مصباح، علم السياسة المُعولم، ط١،(الجزائر: دار الكتاب الحديث،)٢٠١٦، ص ١٣٣.

[٦]عامر مصباح، المرجع السابق، ص ١٣٤.

[7] Jan Aart Scholte, «Global Civil Society,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 238-39.

[8] William S. Cohen, « Globalization Today : How Interconnected Is The World, » in Globalization In The 21th Century : How Inter-connecte dis the World ? (Abu Dhabi : The Emirates Center For Strategic Studies And Research, 2008), pp. 13-19.

[٩] عامر مصباح، المرجع السابق، ص ١٣٥-١٣٦.

[١٠]عامر مصباح، المجرع السابق، ص ١٣٧.

[11] Jan Aart Scholte, Op. Cit., pp. 239-٤١.

[١٢] عامر مصباح، المرجع السابق، ص ٣٣٢.

[13]J. Ann Tickner, "Re-visioning Security," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995),p. 182.

[١٤]عامر مصباح، المرجع السابق، ص ٣٣٢.

[15]J. Ann Tickner, Op. Cit.,p. 1٨3.
[16] Thomas J. Christensen and Jack Snyder, «Chain Gangs and Passed Bucks : Predicting Alliance Patterns in Multipolarity,» In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, 2nd, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi(New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 15٦-6٨.
[١٧]عامر مصباح، المرجع السابق، ص ص ١٤٧-١٤٨.
[١٨]نفس المرجع، ص ١٤٨.
[19] Sarah Trenholm, Thinking Through Communication : An introduction to the Study of Human Communication, 3rd ed. (Boston, London, Toronto, Sydney, Tokyo, Singapore: Allyn and Bacon, 2001), pp. 180-81.
[٢٠]عامر مصباح، المرجع السابق ص ص١٥١.
[21] Sarah Trenholm, Op. Cit., pp. 18٣-8٤.
[٢٢]عامر مصباح، المرجع السابق، ص ١٥٢.
[٢٣]نفس المرجع، ص ص ١٥٢–١٥٣.
[24] Sarah Trenholm, Op. Cit., pp. 18٥-8٨.
[25]Stephen W. Littlejohn, Theories of Human Communication (Columbus, Toronto, London, Sydney: Charles E. Merrill Publishing Company, 1978), pp. ٢٥0-6٨.
[26] Jan Aart Scholte, Op. Cit., pp. 241-42.